https://doi.org/10.37375/bsj.v7i19.3311

# الزراعة في إقليم برقة أبان العهد الإيطالي 1922–1940م

*د.منيرة علي مسعود الشيخي

تاريخ الاستلام:2025/2/14 إجازة النشر: 2025/4/15 تاريخ النشر:2025/5/13

**المستخلص:** تناول البحث النشاط الزراعي بإقليم برقة خلال فترة الاحتلال الإيطالي(1922–1940م)،وذلك من خلال دراسة السياسة الاستعمارية التي طبقتها الحكومة الإيطالية بالإقليم، وما رافق ذلك من إجراءات وتشريعات مكنت المستعمرين من الاستيطان الزراعي، الأمر الذي نتج عنه الاستحواذ على الأراضي الزراعية الخصبة بإقليم برقة، والسيطرة على مقدراته واستنزافها، وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الإيطالي، وبالتالي تسببت هذه السيطرة في تدهور الوضع الاقتصادي للسكان المحليين، الذين ضاقت بهم سبل العيش، ليجدوا أنفسهم بين خيارين أم الهجرة خارج البلاد سعياً وراء قوتهم، أو عمالاً مأجورين بأثمان زهيدة لدى المستعمرين الإيطاليين في أراضيهم التي اغتصبت منهم .

**الكلمات الافتتاحية:** النشاط الزراعي، الاستعمار الإيطالي، الاستيطان، إقليم برقة.

## Agriculture in the region during the Italian era 1922-1940AD

Dr. Munira Ali Masoud Al-Shaikhi
Faculty of Arts and Sciences, Saluq, University of Benghazi
Academic degree: Associate Professor

**Abstract:**The research dealt with agricultural activity in the Cyrenaica region during the Italian occupation (1922-1940 AD), through studying the colonial policy applied by the Italian government in the region, and the accompanying procedures and legislation that enabled the colonists to settle agriculturally, which resulted in the acquisition of fertile agricultural lands in the Cyrenaica region, controlling and depleting its capabilities, and directing them to serve the Italian economy, and thus this control caused The economic situation of the local population deteriorated, whose livelihoods were limited, and they found themselves between two options: either migrating outside the country in pursuit of their livelihood, or working as low-priced workers for the Italian colonists in their lands that were usurped from them.

**Keywords:** Agricultural activity, Italian colonialism, settlement, Barqa region.

**مقدمة:**

عرف القرن التاسع عشر الميلادي في أوروبا بأنه عصر القوميات؛ نظراً لإقدام العديد من الأمم الأوروبية إلى تحقيق استقلالها، بعد أن عاشت خاضعة لحكومات غير محلية، وبعضها الآخر استطاع استكمال وحدته بعد أن عاشت مدة طويلة في فرقة وتمزق، ومن تلك الأمم الأمة الإيطالية، فقد حققت وحدتها عام 1870م، وأصبح لها وضعها السياسي في أوروبا، وسعت كغيرها من الدول الأوروبية للمساهمة في التوسع الاستعماري الخارجي بآسيا وأفريقيا، فاتجهت أنظارها إلى ليبيا بعد أن فقدت الأمل في تونس، حيث سبقتها فرنسا إليها عام 1881م.

وهكذا، أخذت إيطاليا تسعى لدى الدول الكبرى للحصول على موافقتها على احتلال ليبيا، وتهيئة الرأي العام الأوروبي لتبرير هدفها الاستعماري، وفى أثناء ذلك مهدت لغزو ليبيا بعدة وسائل سلمية، كإنشاء المدارس المجانية لنشر الثقافة الإيطالية،

* أستاذ مشارك، كلية الآداب والعلوم سلوق، جامعة بنغازي monira.ali@uob.edu.ly

والمستشفيات والملاجئ للمرضى والفقراء، وفتح فرع لبنك روما في كل من طرابلس وبنغازي عام 1905م، والذي لم يقتصر نشاطه على الأعمال البنكية العادية ، بل نشط في عمليات الرهن والتسليف بطرق تعسفية، كانت تؤدى إلى اغتصاب الأراضي الزراعية من بعد إغراق أصحابها في الديون، وغير ذلك، ثم شرعت في غزو ليبيا عام 1911م، بحجة مقاومة الدولة العثمانية لنشاط الإيطاليين في طرابلس وبرقة، واضطهاد الرعاية الإيطاليين، وعدم جدوى المفاوضات لتسوية هذه الأمور، وكانت قد تقدمت برسالة للباب العالي تخطره فيها بالتهديد الذي يلحق رعاياها في طرابلس بشكل خاص ، وتمهله ثلاثة أيام للرد، ولما شعرت الدولة العثمانية بالخطر أرسلت باخرة تحمل السلاح لطرابلس، فانتهزت إيطاليا الفرصة لتقدم لها إنذاراً شديد اللهجة وتعلن الحرب رسمياً .

وكيفما كان الحال، هاجم الأسطول الإيطالي طرابلس إلى أن سقطت في يد الطليان، وأمام عجز الدولة العثمانية عن حماية ولايتها، سقطت برقة بعد مقاومة عنيفة، وأعلنت إيطاليا رسمياً ضمها لطرابلس وبرقة للتاج الإيطالي، على أن هذا الإعلان كان قد أشعل نار المقاومة بطرابلس وبرقة، وعلى الرغم من انسحاب العثمانيين من ليبيا بموجب صلح أوشي لوزان عام 1912م،ظلت المقاومة مستمرة إلي أن اندلعت الحرب العالمية الأولى، فاضطرت إيطاليا إلى عقد اتفاقيات سلام مع زعماء المقاومة في طرابلس وبرقة، وعقب ذلك أصدرت القانون الأساسي عام 1919م لكلاً من إقليمي طرابلس وبرقة، والذي حدد العلاقة بين الليبيين والإيطاليين، ولكن لم يُقدر لحالة السلام تلك أن تدوم طويلاً، إذ وقع الانقلاب الفاشستي في إيطاليا بزعامة بنيتوموسوليني في أكتوبر عام 1922م،ودخلت إيطاليا عصر جديد كان قوامه التعصب القومي، ومحاولة استخدام القوة لبناء إمبراطورية إيطالية جديدة تُحيي أمجاد الإمبراطورية الرومانية، فكان ذلك مؤشر لبداية سياسة جديدة بليبيا.

ومن هذا المنطلق يأتي هذا البحث الموسوم بك : الزراعة في إقليم برقة أبان العهد الإيطالي(1922-1940م)،ليتناول جزءاً من السياسة الاستعمارية الفاشستية في ليبيا، فقد نتج عن هذا الاحتلال تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أن الجانب الاقتصادي وخاصة النشاط الزراعي،كان له أهمية بالغة في السياسة الاستعمارية؛ فإيطاليا كدولة بحرية أرادت ألا تبقى منعزلة في البحر المتوسط؛ لذا سعت للحصول على مواقع قريبة من الساحل الإيطالي؛ لتُنشئ فيها موانئ تحقق لها التوازن مع الدول الأوروبية، وفى نفس الوقت تحد من مشكلة الزيادة السكانية والبطالة التي كانت تُعاني منها تلك الفترة .

**ـ إشكالية البحث وأهدافه:**

تتمثل إشكالية البحث في تسليط الضوء على المقومات الزراعية لإقليم برقة، والمتمثلة في المناخ والتربة ووفرة المياه، وبيان السياسة التي أتبعها الاستعمار الإيطالي حيالها، والأثر الناتج عنها، وتتفرع هذه الإشكالية في مجموعة من التساؤلات، وهي كالآتي:

1ـ ما مدى أهمية موقع إقليم برقة في سياسة الحكومة الإيطالية؟

2ـ ما طبيعة السياسة الاستيطانية التي أتبعتها الحكومة الإيطالية في الإقليم؟ وفيم تمثلت؟

3ـ بم تميز النشاط الزراعي في الإقليم، ما أهم المحاصيل الزراعية التي ركز المستعمر الإيطالي على زراعتها؟

4ـ ماهو الأثر الذي خلفه الاستيطان الزراعي على الثروة الحيوانية؟ وكذلك على الوضع الاقتصادي للسكان المحللون بإقليم برقة؟

**ـ الدراسات السابقة:**

وجدت بعض الدراسات التي تناولت الموضوع إما بشكل عام أو بتناول جزئية منه، ومن أبرز تلك الدراسات ما قدمه محمد مصطفى الشركسي في كتابه لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، وقد نُشرت هذه الدراسة عام 1976م، وهي دراسة قيمة تناول فيها الكاتب بعض الأنظمة والتشريعات الإيطالية في مجال الزراعة، كما تطرق أيضاً إلى مجال الصناعة والنظام النقدي. وهناك دراسة أخرى للمؤلف كلوديو سيجري بعنوان الشاطئ الرابع (الاستيطان الإيطالي في ليبيا)، والتي تم نشرها 1987م،وهي دراسة غنية وقيمة تناولت بشي من التفصيل السياسة الاستيطانية الزراعية التي طبقتها الحكومة الإيطالية في ليبيا .

**ـ منهجية البحث:**

اعتمدت في دراسة هذا الموضوع على المنهج التاريخي التحليلي الذي يعتمد على تحليل الأحداث والوقائع الواردة في نصوص الكُتب تحليلاً علمياً مقارناً بغية الوصول إلى حقائق تاريخية تتمشى مع الواقع والمنطق، والنتائج المرجوة منها.

وتسهيلاً للعرض تم تناول الموضوع وفق المحاور التالية:

أولاً: لمحة جغرافية وتاريخية عن إقليم برقة.

ثانياً: التشريعات والقوانين الإيطالية الزراعية.

ثالثاً: السياسة الاستيطانية الزراعية.

رابعاً: المحاصيل الزراعية.

خامساً: الثروة الحيوانية.

وختاماً تم عرض أبرز النتائج التي توصل إليها البحث.

**أولاً لمحة جغرافية وتاريخية عن إقليم برقة:**

يقع إقليم برقة بين عقبة السلوم شرقاً وخليج سرت غربا ، ويحده السودان من الجنوب الشرقي، ويمتد جنوباً حتى تشاد ، بينما يحده من الشمال البحر المتوسط (الزاوي،1968،ص56؛ بازامة،1994،ص31)،الذي كان له تأثيراً واضحاً على مُناخه، فقد أمتاز إقليم برقة باعتدال درجة حرارته صيفاً، ووفرة كميات أمطاره شتاءً (شرف،1971،ص ص93-95؛بتشولي،1993 ،ص191)،بالإضافة إلى خصوبة تربته ووفرة المياه الجوفية بأرضه، ونظراً لتوفر مُقومات الزراعة فيه، كان النشاط الزراعي يُشكل عماد الاقتصاد عند أغلبية سكانه رغم بساطة أدواتهم وأساليبهم (بتشولي،1993،ص ص193-195؛كمال،1955،ص14)،وتبلغ مساحة إقليم برقة الإجمالية 700,000 كيلومتر في حين بلغت مساحة الأرض المنتجة منه 400,000 كيلومتر، أي ما يُعادل 5,7% مربع، وباقي هذه المساحة عبارة عن صحاري (كمال،1955،ص4؛عقله،1998،ص72)،والجزء المنتج هذا يقع بالجزء الشمالي من الإقليم حيث التلال الكلسية والسهول الخضراء الخصبة، وخاصة بمنطقة بنغازي الممتدة من بلدة الزويتينة في الجنوب حتى بلدة توكرة في الشمال، ومن الساحل الشرقي لخليج سرت في الغرب حتى حافة الجبل الأخضر في الشرق (شرف،1971،ص42)،وهو ما لفت أنظار إيطاليا من الوهلة الأولى، وجعلها تطلق عليه مصطلح برقة الخضراء، وتعمل على تسخير إمكانياتها للسيطرة عليه (بتشولي،1993،ص190)،وبدأت تظهر ملامح هذه السياسة مع نشاط فرع بنك روما بإقليم برقة (للاطلاع على نشاط بنك

روما يُنظر :البوري،2006،ص ص100،98)،وما قدمه من امتيازات ،ألت في نهاية الأمر إلى الاستيلاء على الأراضي الخصبة، وتسليمها للإيطاليين الوافدين، وطرد مالِكيها الشرعيين إلى مناطق أخرى(كمال،1955،ص ص14-15 ؛ بروشين ،2005 ،ص ص407-408)،وانكشفت خبايا هذه السياسة الاستعمارية بشكل واضح و مباشر خلال فترة العهد الفاشستي عام 1922م،الذي كان مؤشراً لبداية سياسة جديدة، قائمة على إلغاء الاتفاقيات السابقة، وإتباع سياسة القوة وحرب الإبادة في مواجهة الوطنيين بطرابلس وبرقة، عقب نجاحهم في تأليف جبهة موحدة للمقاومة، إذ أعلنت إيطاليا الحرب لتحطيم المقاومة ، واعتمدت في ذلك على خطط استراتيجية تمثلت في احتلال إجدابيا مقر الإمارة السنوسية في أبريل عام 1923م،والسيطرة على واحة الجغبوب الواقعة على حدود مصر، مع إغلاق الحدود الشرقية والغربية لإقليم برقة، واعتماد سياسة الأرض المحروقة، فكانت تحتل بالقوة وتقتل وتعتقل المدنيين المشبوهين، وتُصادر ممتلكاتهم وأراضيهم بشكل جماعي (حميدة،1998،ص ص 180-188؛عبد الله،2015،ص131)،ثم شرعت في تنفيذ سياستها الاستعمارية الرامية إلى تغيير طبيعة الاقتصاد الليبي من زراعي حرفي إلى اقتصاد يخدم عجلة الاقتصاد الاستعماري، القائم على مبدأ الاستنزاف للموارد الطبيعية، وتهميش السكان المحليين، من خلال الاعتماد على القوى الإيطالية الوافدة؛ مما أثر على النشاط الزراعي المحلي بشكل خاص، وبنية الاقتصاد الليبي بشكل عام خلال تلك الحقبة المظلمة .

**ثانياً: التشريعات والقوانين الإيطالية الزراعية**

كانت السياسة الاستعمارية الإيطالية منذ البداية تقوم على أساس الاستيلاء على الأراضي الزراعية قبل كل شيء، لذا باشرت إيطاليا بعد احتلالها لليبيا في إصدار العديد من القوانين الجائرة، وذلك لتسهيل عمليات انتزاع الأراضي وفق عدة قوانين أصدرتها بهدف الاستيطان الزراعي، كان من أبرزها ما يلي :

1- القانون الصادر في يوليو عام 1922م، القاضي بأيلولة ملكية جميع الأراضي غير المستغلة بانتظام والمهملة إلى الدولة الإيطالية (ديبوا،1968، ص ص77،200؛ أبو لقمة،1998، ص 426،شعبة الوثائق الأجنبية،وثيقة4؛م حمد،2012،ص36).

2- القانون الصادر في الثاني من أبريل عام 1923م، القاضي بمصادرة جميع أملاك الثوار، وكل من يشك في ولائهم للسلطات الإيطالية.

3- القانون الصادر في الخامس عشر من نوفمبر عام 1923م، الخاص باستيلاء الدولة على كل الأراضي التي تراها ضرورية للمصلحة العامة.

4- إجبار الكثير من الملاك على بيع أراضيهم للدولة بسعر بسيط، أقل مما تستحقه.

5- القانون الصادر في مايو عام 1930م، والقاضي بمصادرة جميع أراضي الزوايا السنوسية (ديبوا،1968، ص200؛ بوكا،1995، ص348؛ أبولقمة،1998،ص42) .

وبموجب هذه القوانين تمكنت الحكومة الإيطالية من الاستحواذ على الأراضي بإقليم برقة، وقد بلغت ممتلكات الحكومة الاستعمارية من الأراضي الزراعية فيما بين سنتي 1922-1931م نحو 120,790 هكتاراً، كان منها 9124 هكتاراً مُصادر من أملاك العثمانيين (الأراضي الأميرية)،43,441 هكتاراً تحصلت عليها عن طريق الشراء ونزع الملكية،و62,225 هكتاراً

مُصادر من أوقاف الزوايا السنوسية،و6000 هكتار مُصادر من أملاك المجاهدين(بوكا، 1995،ص348؛زيادة،1958،ص114؛أبولقمة،1998،ص 426) .

والجدير بالذكر، إن الحكومة لم تتمكن من استغلال هذه الأراضي بشكل كامل إلا بعد مُضي عشرين عاماً من الصراع والمقاومة، أي بعد تمكن الجنرال غراتسياني من القضاء على حركة المقاومة عام 1931م،فما تم استغلاله خلال هذه الفترة ما بين (1922-1927م) لا يعدوا أن يكون مجرد خلق امتداد، وتوسع زراعي، يحمل تجارب وإمكانيات أوروبا لإحلال الزراعة الدائمة سواء كانت مروية أم بعلية في مكان الرعي الذي كان سائداً في إقليم برقة؛ ولما كانت الأراضي القابلة للتنمية في أول الأمر، قليلة في مساحتها، ومُبعثرة في توزيعها، أقتصر عمل الحكومة على إجراء التجارب الزراعية بقصد زراعة الحبوب وأشجار الفاكهة وغير ذلك، وإحياء بعض الأراضي وتوطينها من قبل المستثمرين الإيطاليين، وبذلك تمكنت الحكومة من إقامة بعض المزارع بمنطقة الأبيار، والقوارشة وتوكرة والمرج، وظل وضع الاستيطان على هذا النحو من الضآلة كماً ونوعاً، إلى أن صدر قانون 1928م،والقاضي بوجوب تغيير المسار لتشجيع عمليات التنمية الزراعية بإقليم برقة، وإسكانه من قبل أسر الفلاحين الإيطاليين (سيجري ،1987،صص118-119؛ديبوا،1968،ص ص162-164؛أبو لقمة،1984،ص ص64-67) .

**ثالثاً السياسة الاستيطانية الزراعية:**

بعد استحواذ الحكومة الإيطالية على الأراضي، وجهت الحكومة جل عنايتها إلى إعداد خطط الاستيطان الزراعي، فأعدت مخططات مناطق بنغازي والمرج والأبيار وسلوق وتوكرة، وقد جرى تقسيم الأراضي في هذه المناطق(بتشولي،1993،ص204)،بالقدر الذي تسمحه ظروف الأمن، وتوفر أساسيات العمل الزراعي، من تربة جيدة ومياه، ومناخ معتدل، وقرب مراكز التسويق، وما يتوفر من سبل المواصلات (أبولقمة،1998،ص427؛محمد،2022،ص328). ويقدم لنا المؤرخ الإيطالي أنجيلوا ديل بوكا نصاً عن حالة التعمير في برقة يتبين من خلاله مساحة الأراضي المزروعة وحجم الملاك قُبيل شروع الحكومة في سياستها الاستيطانية، حيث يقول:((تبين أن الأراضي المؤممة حتى 31 ديسمبر1931م بلغت مساحتها 120,790 هكتاراً، ولكن المزروع منها كان فقط 16,714 هكتاراً في مناطق بنغازي والمرج ودرنة وسلوق والأبيار وتوكرة والصليعاية وطبرق . وعدد الملاك 71 يزرعون 2138 هكتاراً، وعدد أصحاب عقود أراضي الامتياز كان 26 يتصرفون في 14,576 هكتاراً)) (بوكا،1995،ص181).

وبناءً على ما تقدم، بدأت الحكومة الاستعمارية الفاشية بتكليف مؤسسات شبه حكومية بمهمة تنفيذ السياسة الاستيطانية بإقليم برقة، ومن أبرزها مؤسسة تعمير برقة (الأنتي ENTG)،والتي تم إنشاؤها بموجب مرسوم ملكي في يونيو عام 1932م،وهي عبارة عن جهاز مستقل إدارياً وممالياً، ومهمته إحياء منطقة الجبل الأخضر، وتوطين المزارعين الإيطاليين، وقد بدأ أعماله برأس مال قدره 38 مليون ليرة إيطالية، وأفتتح في ديسمبر من عام 1932م المقر الرئيسي له بمدينة المرج(ديبوا،1968،ص172؛سيجري،1987،ص134؛الشركسي،1976،ص73) ، وقد وضعت الحكومة الاستعمارية تحت تصرف هذا الجهاز مساحة أرض قدرت بحوالي 90,000 هكتار، خصص منها 4750 هكتار في الزاوية البيضاء، و30,000 هكتار في كل من الصفصاف وزاوية تيسرت، بالإضافة إلى 45,000 هكتار من أجل تنمية المراعي في منطقة تاكنس والغريب ،وقد باشر هذا الجهاز مهمته فور إنشائه بإجراء عمليات المسح، وإعداد الخرائط التي تُلائم استغلال الأرض(أبولقمة،1984،ص ص69-70؛صالح ،2009،ص179)،كما أخذ على عاتقه بناء المنازل، وإنشاء الطرق، وحفر

الآبار، وبناء المدارس، والكنائس، ومكاتب البريد، وإنشاء المزارع المتكاملة للأسر الإيطالية الوافدة، ومع بداية عام 1935م وصلت الدفعة الأولى من المستوطنين، والمكونة من 150 عائلة، والجدول التالي يُبين مساحة وعدد مزارع القرى الزراعية التي أنشاؤها جهاز الأنتي بإقليم برقة(أبولقمة،1998،ص444؛أبو لقمة،1984،ص ص72-73) .

| أسم القرية الزراعية | المساحة بالهكتار | عدد المزارع |
|---|---|---|
| براكا (فرزوغة) | 8850 | 295 |
| مداليا (العويلية) | 4750 | 159 |
| داتسيو (البياضة) | 2310 | 75 |
| أوابرن (بطة) | 14670 | 337 |
| راتزا (مسة) | 2857 | 112 |
| ت.ليتوريا (زاوية البيضاء) | 4038 | 168 |
| باتيستا (قرنادة) | 4140 | 137 |
| ماميللي (عمر المختار) | 2190 | 70 |
| سافويا (الأبرق) | 2335 | 122 |
| ج.برتا (القبة) | 2771 | 90 |
| فيليزي (الحمدة) | 7290 | 120 |
| ساورو (بوزويتينة) | 1170 | 39 |
| **المجموع** | **54,941** | **1724** |

وهكذا ، أخذت مؤسسة الأنتي على عاتقها أمر تعمير إقليم برقة، وإسكانه بأسر المزارعين الإيطاليين المؤهلين لذلك، وتكفلت بدفع أجورهم خلال العامين الأولين من الاستيطان ،على أن يُسلموا كل منتجاتهم الزراعية، وفى السنوات التالية تتحمل الأنتي نفقات التنمية والصيانة، وتقتسم المنتجات الزراعية مُناصفة مع الفلاح، وابتداء من العام السادس يُصبح المزارع صاحب التصرف في الأرض، وتكون له حرية بيع المحصول في الأسواق، بينما تُقيد عليه أثمان البذور والأدوات والمصاريف الأخرى، وابتداء من العام التاسع يبدأ المزارع بسداد ديونه، على أن يتم ذلك خلال 25 أو 27 عاماً، وبمجرد أن يُسدد ثلث قيمة الأرض تصبح ملكاً خاصاً له (ديبوا،1968،ص ص174-175؛رشدي،2013،ص ص115-116) .

وإلى جانب الأنتي وجدت مؤسسات أخرى شبه حكومية ساهمت في عملية الاستيطان بإقليم برقة، ومن بينها صندوق توفير برقة الذي أسس بموجب مرسوم صدر في الثامن والعشرين من أبريل عام 1924م،واختص بمنح القروض المتنوعة، ومؤسسة الضمان الاجتماعي الإيطالي المعروفة بالأنبس، والتي تركز عملها على إنشاء المزارع العائلية الصغيرة التي تتراوح مساحتها مابين 20-25 هكتاراً، بالإضافة إلى بعض الشركات الزراعية، كشركة توسكانا للمؤسسات الاستعمارية، وشركة الاتحاد الاستعماري الإيطالي العربي، وشركة ما وراء البحار، وشركة البارون بولارا التي كان لها دور كبير في منح البذور وغرس الأشجار المثمرة وغيرها(بوكا،1995،ص181؛عبد الكريم،2017،ص ص18-19 ؛الشركسي،1976،ص ص91-92؛محمد،2012،ص ص63- 64،68) .

**رابعاً المحاصيل الزراعية:**

ارتكزت السياسة الزراعية للاستعمار الإيطالي الفاشيستي على توجيه أعمال التنمية، والتطوير الزراعي، باستخدام التقنية الزراعية الحديثة آنذاك، نحو الأراضي التابعة للحكومة فقط، ولصالح المستعمرين الإيطاليين، وجعلها أراضي للدولة الإيطالية زاخرة بأهم المنتجات كالحبوب، والزيتون، والعنب، وغيره، لتحقيق الاكتفاء الذاتي ودعم الاقتصاد الإيطالي (زيادة، 1958،ص114-115؛السعيطي،2018،ص143)،ولذلك شرع الاستعمار في استثمار الأراضي بإقليم برقة لصالحه الخاص، وبما يعود عليه بالفائدة، عن طريق زراعة أنواع مُعينة من الأشجار، والمحاصيل، والتي من أهمها ما يلي :

**1- زراعة الزيتون:**

وجدت أشجار الزيتون بإقليم برقة منذ القدم، ونالت عناية كبيرة من كل إدارة تولت أمور الإقليم؛ نظرا لسهولة زراعتها، وقدرتها على مقاومة ظروف الجفاف، بالإضافة إلي سرعة إنتاجها (نار دوتشي،1996،ص129؛محمد،2022،ص 336)؛ولذلك وضعت الإدارة الإيطالية زراعة أشجار الزيتون على رأس قائمة أولويات زراعتها الاستيطانية بالإقليم، وقد نجحت زراعة الزيتون بشكل كبير في برقة وبصفة خاصة في منطقة المرج (ديبوا،1968،ص163؛الأشهب،1947،ص55) ،ومن خلال بعض الإحصائيات العامة يتبين مدى عناية الحكومة بزراعة أشجار الزيتون ومثال على ذلك زُرع عام 1934م 2034 شجرة، وفى عام 1936بلغ عدد الأشجار 42,328 شجرة، واستمرت عملية المغارسة إلى أن وصل عدد أشجار الزيتون في إقليم برقة نهاية العهد الإيطالي عام 1939م حوالي 425,765 شجرة (ابولقمة،1984،ص75)،أما عدد الأشجار التي قام أصحاب المزارع الخاصة بزراعتها فقد بلغ مع حلول عام 1940م 196,813 شجرة، في حين بلغ ما قامت به مؤسسة الأنتي بزراعته في إقليم برقة ما يقرب أربعة أضعاف الأشجار التي زرعتها المزارع الخاصة (سيجري،1987،ص ص228 -229) .

**2- زراعة اللوز:**

ومن المحاصيل الزراعية الأخرى التي أهتم الإيطاليون بزراعتها اللوز، وتأتي في الدرجة الثانية بعد الزيتون (ديبوا،1968،ص ص163-164 ؛ رشدي،2013،ص ص 122-123)،وقد بلغ عدد أشجار اللوز عام 1934م 2244 شجرة، وفى عام 1936م وصل 29402 شجرة، ومع تزايد عناية الإدارة الاستعمارية بزراعة أشجار اللوز، بلغ أجمالي عدد الأشجار بإقليم برقة نهاية العهد الإيطالي عام 1939م حوالي 258,853 شجرة (أبولقمة،1984،ص75)،أما عدد الأشجار التي قام أصحاب المزارع الخاصة بزراعتها فقد بلغت مع حلول عام 1940م 208,727 شجرة لوز (سيجري،1987،ص 228) .

**3- زراعة الكروم:**

أولت الحكومة الاستعمارية زراعة الكروم عناية كبيرة، فجُل السهول الخصبة بإقليم برقة، خاصة في جهات الجبل الأخضر وسهل بنغازي، قد غرست كروماً لإنتاج الخمور ، وتولت مؤسسة الأنتي الأشراف المباشر على أعمال الزراعة، ومن خلال بعض الإحصاءات المتعلقة بغراسة الكروم بالإقليم، ندرك أهمية زراعتها، ومقدار انتاجها سنوياً، فهي بمثابة ثروة الاستعمار بإقليم برقة، ففي عام 1934م زرعت 390,000 شجرة عنب، وفي عام 1936م زرعت 928,000 شجرة، وفى عام 1939م زرعت 1,637,000 شجرة، واستمرت عملية المغارسة إلي أن وصل عدد أشجار العنب في إقليم برقة نهاية العهد الإيطالي 6,648,681؛وتبعاً لذلك أرتفع أنتاج العنب في السنة الأخيرة من الاستيطان الإيطالي للإقليم إلى 9000 قنطار(أبولقمة،1984،ص75) .

**4- زراعة الفواكه:**

شجعت الحكومة الاستعمارية على زراعة أشجار الفواكه المثمرة كالموز، والتفاح، والبرتقال، والليمون، والتين، والكمثرى، والخوخ، والمشمش، والبرقوق، والتوت، وغير ذلك. وقد زُرعت بشكل خاص في المناطق الساحلية المتأثرة بمناخ البحر المتوسط حيث المناخ المعتدل والتربة الخصبة، كسهل بنغازي ودرنة والمرج، وقد نجحت زراعتها، وكان إنتاجها من الثمار يسد الحاجة المحلية، ويتم التصدير منها إلى الخارج (ديوا،1968،ص159؛الأشهب،1947،ص55؛بتشولي،1993،ص216؛الموصلي،2006،ص103)،وقد أوردت بعض الإحصائيات المتعلقة بمؤسسة الأنتي عدد أشجار الفاكهة بإقليم برقة دون تحديد لنوع الفاكهة، يتبين من خلالها مدى عناية الحكومة بزراعة أشجار الفواكه، ومثال على ذلك زرع عام 1935م 912 شجرة، وفي عام 1937م زرع 14,391 شجرة ،وفي عام 1939م زرع 22,842 شجرة، واستمرت عملية المغارسة إلي أن وصل عدد أشجار الفاكهة مع نهاية العهد الإيطالي 65,328 شجرة (أبولقمة،1984،ص75)،هذا فيما عدا أشجار الفواكه بالمزارع الخاصة التي قام أصحابها بزراعتها والتي بلغت عام 1940م 167,030 شجرة (سيجري،1987،ص ص228-229) .

**5- زراعة الحبوب (القمح والشعير):**

كانت زراعة الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية بإقليم برقة، نظراً لكونها الغذاء الرئيس للسكان، والإقبال الكبير عليها وقت الحرب، وتمثلت عناية الحكومة في هذا الجانب بتكليف العديد من الشركات للقيام بالأعمال الزراعية، وبشكل خاص زراعة القمح والشعير، فعلى سبيل المثال بلغت مساحة الأرض التي تكفلت شركة أكلي—التابعة للمعهد الوطني الإيطالي—بزراعة القمح فيها عام 1934/1933م نحو 152هكتار،أنتجت 1764 قنطار قمح،و2100 قنطار تبن، وخلال عام 1935/1934م زُرع القمح على مساحة 4.773 هكتار أنتج 27.956.04 قنطارا، وأخذ القمح بالتزايد إلى أن زرع عام 1939م 10.646.67 هكتاراً أنتج 56.544.51 قنطارا من القمح. وإلى جانب القمح زرع الشعير، وقد زرع منه عام 1935م 188.14 هكتاراً فأنتج 617.66 قنطاراً، وزرع عام 1939م 15.50 هكتار أنتج 137.87 قنطاراً (محمد،2012، ص ص84-85)،وكذلك الحال في المزارع الاستيطانية الخاضعة لمؤسستي الأنتي والأنكل – شركة استيطانية أُنشئت لاستغلال 5746 هكتار بقرب المرج، فقد ارتفع إنتاج القمح فيهما من 2000 قنطار في عام 1934م إلى أكثر من 93,000 قنطار في عام 1938م (أبولقمة،1984،ص75) .

**خامساً الثروة الحيوانية:**

تُعد تربية الحيوانات من الأنشطة الاقتصادية الناجحة في إقليم برقة، والغالبية العظمى من السكان المحليين يعتمدون عليها كمصدر دخل اقت، 1927مهم،بالإضافة إلى الاستفادة من منتجاتها الغذائية وغير الغذائية، وكذلك الانتفاع بها في عمليات الحراثة والسقي والحصاد وغير ذلك (الأشهب،1947،ص ص54-59؛الموصلي،2006،ص105)،وقد زاد من أهمية تربية الحيوانات، وخاصة الأغنام والماعز، اعتماد بعض الصناعات المحلية عليها، كصناعة المنسوجات الصوفية والخيام، والصناعات الجلدية كالأحذية والحقائب والسروج وغيرها (الموصلي،2006،ص105)،ومع خضوع إقليم برقة للاحتلال الإيطالي، ولأجل السيطرة على الثروة الحيوانية، أصدرت الحكومة الاستعمارية في مارس من عام 1926م مرسوماً يمنع تصدير الأغنام والماعز

والأبل إلى مصر أو إلى إي جهة ابتداء من تاريخ المرسوم (النشرة الرسمية لقطر برقة،1928،ص77؛محمد،2012،ص37)،مع وضع رسوم لدخول الحيوانات في السوق، ومنح المشتري فاتورة من قبل مأمور السوق، المكلف بتحصيل الرسوم تحمل اسمه ولقبه، وكذلك اسم البائع ونوع الحيوان المباع وقيمته. كما صدر مرسوم أخر في 6 نوفمبر من نفس العام بحظر ذبح الأنثى من الأبقار التي يقل عمرها عن سبع سنوات (النشرة الرسمية لقطر برق، 19277، ص ص651-653؛ محمد، 2002، ص37).

ورغم كل هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإيطالية في سبيل الحفاظ على الثروة الحيوانية بالإقليم، إلا أن هذا القطاع شهد انخفاضا كبيراً في عدد الحيوانات؛ نتيجة لعملية الاستيطان التي شهدها الإقليم، والتي سلبت من السُكان معظم الأراضي الرعوية التي كانوا يعتمدون عليها في تربية حيواناتهم، الأمر الذي أثر سلباً على تعداد الثروة الحيوانية بالإقليم (بوكا،1995،ص348)،وهذا ما أوضحه الجدول التالي مع الإشارة إلى أن إحصاء عام 1910م أجرته الحكومة العثمانية، أما إحصاء عامي 1926م،1933م تم إجرائهما خلال العهد الإيطالي الفاشي (ديبوا،1968،ص69).

| أنواع المواشي | 1910 | 1926 | 1933 |
|---|---|---|---|
| الغنم | 713,000 | 300,000 | 98,000 |
| الماعز | 546,300 | 70,000 | 25,000 |
| البقر | 23,600 | 10,600 | 8700 |
| الآيل | 83,300 | 75,000 | 2600 |
| الخيل | 27,000 | 14,000 | 1000 |
| الحمير | 18,600 | 9000 | 5000 |
| **المجموع** | **1,411,800** | **478,600** | **140,300** |

وتبين من خلال الإحصائيات السابقة مدى تأثير السياسة الاستيطانية الإيطالية في تناقص تعداد الثروة الحيوانية، وما زاد من حدة وتيرة هذا التأثير ما قام به الجنرال الإيطالي غراتسياني عام 1932م من نقل 80,000 شخص من سكان برقة مع جميع قطعانهم إلى الصحراء الواقعة حول خليج السدرة بجوف سرت، مما أدى إلى وفاة إعداد كبيرة منهم وإبادة القسم الأكبر من قطعانهم (عبد السلام،1984،ص148؛مور،2006،ص ص158-159).وفي سبيل الحد من هذا الانخفاض رأت الحكومة الإيطالية وضع خطة تتمثل في تشجيع السكان المحليين على إعادة تربية المواشي من جديد، فاستحدثت أسلوب الادخار الإجباري، القاضي باستقطاع جزء من أجور العمال الليبيين ،ويدفع لهم بعد انتهاء العمل، شريطة صرفه في شراء عدد من الحيوانات خاصة الأغنام والماعز والإبل، مما ساهم في ازدياد الثروة الحيوانية بالإقليم مُجدداً (كرفاع،2000،ص39؛عبد السلام،1948،ص148).

**الخاتمة:**

من خلال دراسة النشاط الزراعي في إقليم برقة خلال فترة الاحتلال الإيطالي، اتضحت بعض النتائج، وهي كالآتي:

_ كان للعوامل الجغرافية والمناخية والطبيعية دوراً كبيراً في توجيه أنظار إيطاليا لاحتلال ليبيا وإقليم برقة بشكل خاص، بحكم توفر مقومات الزراعة التي تُساعد على تحقيق المشروع الاستيطاني الإيطالي.

_ أدرك الإيطاليين أن للأرض أهمية كبيرة في تلاحم الشعب الليبي وترابطه، فعملوا على تفتيت ذلك التلاحم من خلال مُصادرة الأراضي بجملة من القوانين والتشريعات الظالمة.

_ أدت المؤسسات والشركات الإيطالية دورا كبيرا في عملية الاستيطان بإقليم برقة، وفى ازدهار الزراعة بالإقليم، عن طريق غراسة الأشجار، وإدخال بعض الأصناف الجديدة كأشجار الكروم ومختلف أنواع الفواكه.

**قائمة المصادر والمراجع:**

**اولاً المصادر:**

أ- الوثائق المنشورة:

- وثائق منشورة نقلاً عن رسالة دكتوراه للباحثة أوريدة صالح محمد، (**2012م**) ، **الأوضاع الاقتصادية في إقليم برقة أبان العهد الفاشي في ليبيا 1922–1939م** ، جامعة عين شمس ، القاهرة .

1. شعبة الوثائق الأجنبية، وثائق المركز الزراعي الإيطالي، ج2، وثيقة رقم 4، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس.

2. النشرة الرسمية لقطر حكومة برقة عام 1927م .

3. النشرة الرسمية لقطر حكومة برقة عام 1928م .

ب . الكُتب:

1. أنجلو بتشولي،(**1993م**) ، **إيطاليا ما وراء البحار(الجزء المُتعلق بليبيا الجانب الاقتصادي والتنمية الزراعية)**، ترجمة . شمس الدين عرابي،مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس .

2. أنجيلوا ديل بوكا، (**1995م**) ، **الإيطاليون في ليبيا**، ترجمة . محمود على التائب، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ، ج2 .

3. جان ديبوا، (**1968م**)، **الاستعمار الإيطالي في ليبيا طرقه ومشاكله**، ترجمة. هاشم حيدر، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي.

4. غوليالم ناردوتشي، (**1996م**)، **استيطان برقة قديماً وحديثاً**، ترجمة: إبراهيم أحمد المهدوي، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة.

5. كلوديو سيجري، (**1987م**)، **الشاطئ الرابع الاستيطان الإيطالي في ليبيا**، ترجمة: عبد القادر مصطفى المحيشي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس.

6. مارتن مور، (**2006م**)، **الشاطئ الرابع (الاستيطان الزراعي في ليبيا)**، **ترجمة**: عبدا لقادر مصطفى المحيشي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس.

**ثانياً المراجع العربية والمُعربة:**

1. رأسم رشدي، (**2013م**) ، **طرابلس الغرب في الماضي والحاضر** ،ط2 ، دار روافد المعرفة للنشر والتوزيع ، مصراتة .

2- الطاهر أحمد الزاوي، (**1968م**)، **معجم البُلدان الليبية**، ط1، مكتبة النور، طرابلس.

3- عبدالعزيز طريح شرف ، (**1971م**) ، **جغرافية ليبيا** ، ط2 ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .

4- علي عبداللطيف حميدة، (**1998م**)، **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا 1830–1932م**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

5- المختار الطاهر كرفاع ، (**2000م**) ، **الحركة العمالية في ليبيا 1943–1969م** ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس .

6- مقالاتي عبد الله، (**2015م**)، **المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

7- محمد كمال ،(**1955م**) ، **ليبيا الشقيقة ( ولاية برقة )** ، ط1، مصر.

8- محمد مصطفى بازامة، (**1994م**) ، **تاريخ برقة**، دار الحوار الثقافي ، ج1 .

9- محمد مصطفى الشركسي، (**1976م**) ، **لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا إثناء العهد الإيطالي** الدار العربية للكتاب ، ليبيا–تونس .

10- ن.إ.بروشين ، (**2005م**) ، **تاريخ ليبيا في العصر الحديث منذ القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين** ، ترجمة: عماد حاتم ،مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس .

11- نيقولا زيادة، (**1958م**) ، **محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار إلى الاستقلال** ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة .

12- الهادي أبولقمة، (**1998م**) ، **الاستيطان الإيطالي في ليبيا (ضمن كتاب بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1911–1943م)** ، ط2 ،مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،طرابلس ، ج2 .

13- وهبي احمد البوري، (**2006م**)، **بنك روما والتمهيد للغزو الإيطالي لليبيا**، مجلس الثقافة العام.

14- ياسين شهاب الموصلي، (**2006م**) ، **الأوضاع الاقتصادي في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي ( 1835–1911م )** ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس .

**ثالثاً المجلات والندوات والرسائل العلمية:**

1- أحمد العبد صالح، (**2009م**)، **المجتمع الليبي في ظل الحكم الفاشستي 1922–1939م**، رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة عمر المختار، كلية الآداب، قسم التاريخ، البيضاء.

2- أوريدة صالح محمد ، (**2012م**) ، **الأوضاع الاقتصادية في إقليم برقة أبان العهد الفاشي في ليبيا 1922–1939م** ، رسالة دكتوراه غير المنشورة ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، القاهرة .

3- علي عطية عبد السلام، (**1984م**)، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاستعمار الإيطالي في ليبيا**، (ضمن أعمال الندوة العلمية التي عقدها مركز جهاد الليبيين في أكتوبر عام 1983م)، تحرير. إدريس صالح الحرير، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس.

4- محمد محيميد محمد ، (**2022م**) ، **آليات التخطيط والتنفيذ للاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا 1911–1940م** ، مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية ، العدد الثاني ، تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية ، سرت ، يناير .

5- مروان سمير عقله ، (**1998م**) ، **برقة تحت الاحتلال البريطاني 1942–1953م** ، رسالة ماجستير غير المنشورة ، الجامعة الأردنية ، كلية الآداب ، الأردن .

6- نجاح علي عبد الكريم، (**2017م**)، **العلاقات الاقتصادية الليبية الإيطالية في العهد الملكي 1951–1969م**، رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة عمر المختار، كلية الآداب، البيضاء .

7- نعيمة مصطفى السعيطي، (**2018م**)، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم برقة 1922–1931م** ، رسالة ماجستير غير المنشورة ، جامعة بنغازي ، كلية الآداب ، بنغازي .

8- الهادي أبولقمة ، (**1984م**) ، **الاستعمار الاستيطاني والإيطالي في ليبيا 1911–1939م** (ضمن أعمال الندوة العلمية التي عقدها مركز جهاد الليبيين في أكتوبر عام 1983م ) ، تحرير . إدريس صالح الحرير، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس